

المؤتمر العام

الدورة التاسعة عشرة

فيينا، 29 تشرين الثاني/نوفمبر - 3 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 21 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

استراتيجية اليونيدو للتصدي لتغير المناخ

إطار استراتيجي لإجراءات اليونيدو المتعلقة بالمناخ

تقرير من المدير العام

يقدم هذا التقرير لمحة موجزة عن الإطار الاستراتيجي المقترح (GC.19/CRP.5) لإدماج اعتبارات تغير المناخ في عمليات اليونيدو وأنشطتها بغية النهوض بالتصنيع المحايد مناخيا ودعم أهداف الدول الأعضاء في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

أولاً - مقدمة

1- يؤثر تغير المناخ على النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان والبنية التحتية والاقتصادات، ويسهم في تزايد التدهور البيئي ونشوء تحديات وتكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، وهو أحد التحديات الحاسمة في عصرنا. ويتفاعل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث بطرق من شأنها أن تضاعف المخاطر وأن تقف حجر عثرة أمام مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 - ويعرض للخطر التقدم الذي تحققت بشق الأنفس في النهوض بالأولويات الإنمائية للدول الأعضاء. ويوضح تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 أيضاً أن جائحة كوفيد-19 جعلت تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة، ويؤكد الحاجة إلى التمويل التحفيزي المنخفض الكربون والقادر على التكيف مع آثار تغير المناخ.

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.



- 2- والناتج التي خلص إليها تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ واضحة وقاطعة. فسوف يستمر تزايد موجات الحر والجفاف وحرائق الغابات والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر بسبب انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، مع ما يصاحب ذلك من عواقب قد تكون مدمرة للمجتمع العالمي.
- 3- ويتعين على اليونيدو أن ترسخ وضعيتها على نحو يمكّنها من التصدي لهذا التحدي العالمي والاستفادة من خبرتها الكبيرة في دعم أهداف الدول الأعضاء في مجال المناخ. وهناك حاجة ملحة إلى تعجيل الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمات المتداخلة المتعددة التي تفاقمت بفعل تغير المناخ، وتتخذ البلدان بالفعل إجراءات بهذا الشأن، بسبل منها التزامات تعهد بها نحو 150 بلدا بتحقيق الهدف المتمثل في بلوغ صافي انبعاثات صفري بحلول منتصف القرن. ومع ذلك، فإن تحول الاقتصاد العالمي على نحو جذري أمر مطلوب من أجل التنمية المراعية للبيئة، التي تحافظ على الموارد وتتسم بالحياد من حيث إطلاق غازات الدفيئة، إذا أردنا بناء القدرة على الصمود أمام آثار المناخ وضمان الانتقال العادل إلى مجتمع يتسم بمستوى منخفض من انبعاثات الكربون.
- 4- ويكتسي دور القطاع الصناعي وسياسات التنمية الصناعية أهمية حاسمة لهذا التحول. فالقطاع الصناعي مسؤول مسؤولية مباشرة عن أكثر من ثلث استهلاك الطاقة الأولية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة على الصعيد العالمي، بما في ذلك القطاعات التي يصعب تخفيف آثارها مثل المواد الكيميائية والصلب والإسمنت. والقطاع الصناعي هو أيضا المحرك الذي يحفز زيادة الكفاءة ويدفع عجلة تطوير النهج المبتكرة التي يمكن أن تدعم الإجراءات المتخذة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وعلى هذا النحو، سيضطلع القطاع الصناعي - وهو جوهر ولاية اليونيدو - بدور حيوي في تحديد ما إذا كان العمل المناخي المتماشى مع الأهداف المتفق عليها قابلا للتحقق.
- 5- واليونيدو هي الوكالة الأوثق ارتباطا بالقطاع الصناعي داخل منظومة الأمم المتحدة، وهي مكلفة بتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الرخاء المشترك، والاستدامة البيئية. وتتناول أنشطة اليونيدو كلا من هذه الأولويات، وتعمل في الوقت نفسه من أجل تهيئة فرص النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل، وتحسين ظروف العمل، والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، وتطوير ونشر التكنولوجيات الخضراء المبتكرة والنهج الدائرية.
- 6- ومن شأن اتباع نهج منظم للتصدي لتغير المناخ أن يجعل اليونيدو أقدر على دعم أولويات شركائها وأصحاب المصلحة الأساسيين المتعلقة بالمناخ. والدول الأعضاء في اليونيدو بصدد تقديم مساهماتها المنقحة المحددة وطنيا، أو قدمتها بالفعل، إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهذه المساهمات توضح بالتفصيل الإجراءات التي ستضطلع بها تلك الدول من أجل التصدي لتغير المناخ. وتشمل هذه الإجراءات كامل نطاق الأولويات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الدول، والعديد من الخطوات المستبانة التي تنطوي على إمكانات أعلى تدرج ضمن ولاية اليونيدو، وستستفيد من خبرتها في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

ثانياً - الأساس المنطقي للإطار الاستراتيجي

- 7- تكتسي أعمال اليونيدو الرامية إلى النهوض بالحلول المناخية المتصلة بدور القطاع الصناعي وسياسات التنمية الصناعية أهمية حيوية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا للدول الأعضاء وتحقيق أهداف اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وما يتصل بذلك من أهداف بلوغ صافي انبعاثات صفري بحلول منتصف القرن.

8- وتقرّح اليونيدو وضع إطار استراتيجي تسترشد به هذه الحلول، وإدماج العمل المناخي في جميع عمليات المنظمة وأنشطتها. وسيراعي هذا الإطار الموازنة مع الاستراتيجيات والبرامج والأهداف المتوازنة على نطاق اليونيدو، بما فيها تلك المتعلقة بالبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية وحالات ما بعد النزاعات/الأزمات والمنظور الجنساني والثورة الصناعية الرابعة.

9- وسيؤكد الإطار التزام اليونيدو باعتماد نهج شامل ومنسق يهدف إلى تعميم الاعتبارات المناخية على نطاق المنظمة، وزيادة مستوى الاستعجال الذي تُنشر به التكنولوجيات والنهج التي تكتسي أهمية حيوية للتخلص من الكربون على المستوى المجتمعي. وسيعزز إطار اليونيدو المقترح بشأن المناخ التنسيق على نطاق المنظمة في المجالات التي تدعم أوجه التكيف والأولويات التي حددها الدول الأعضاء. وسيمكن هذا الإطار اليونيدو من تطبيق أفضل الممارسات وتحسين فهم الأثر المناخي على نطاق المنظمة؛ والتركيز على المجالات التي تضفي فيها خبرة المنظمة أكبر قيمة ممكنة في التخفيف من الآثار؛ ورفع مستوى الدعم الذي تقدمه في مجالات التكيف والبنية التحتية الصناعية المقاومة لتغير المناخ؛ وتحسين إدماج أعمال المنظمة المتعلقة بالرقمنة والثورة الصناعية الرابعة؛ وتعزيز التعاون مع شركاء التمويل الخارجيين؛ وتحسين فهم المنافع المتعلقة بالمناخ والمنافع المشتركة ذات الصلة المتأتبة من ولاية اليونيدو وأنشطتها المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتسليط الضوء على ذلك؛ ودعم الموازنة مع برامج الشراكة القطرية والبرامج القطرية؛ والتعاون بصورة أكثر منهجية واستراتيجية مع الدول الأعضاء والشركاء الخارجيين بغية عرض التأثير المناخي لأنشطة المنظمة بصورة أفضل.

10- وسيتماشى الإطار أيضا مع الطابع القطري لتدخلات اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وذلك من خلال تسليط الضوء على دور مكاتبها الميدانية والإقليمية في تقديم الخدمات الفعالة والمؤثرة، وإقامة الشراكات وحشد الموارد من أجل النهوض بالتصنيع الشامل للجميع والمستدام في البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا - تعزيز النتائج الطموحة

11- يتمثل طموح هذا النهج المنسق في تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام الذي يدعم الإجراءات القطرية الرامية إلى تحقيق أهداف التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وسيكون الإطار هو الأساس الذي يُسترشد به في وضع استراتيجية مناخية بالتشاور مع الدول الأعضاء. وستُحدّد أهداف الاستراتيجية ومجالات تركيزها المتعلقة بالتنمية الصناعية المتوافقة مع المناخ بما يتماشى مع مسارات خفض الانبعاثات التي تدعم أهداف اتفاق باريس. وستُصمّم الاستراتيجية بحيث تتواءم مع أولويات الدول الأعضاء وتحمي أرواح وسبل عيش أكثر الناس ضعفا تجاه أزمة المناخ.

12- ومن شأن الموازنة مع هذه الالتزامات الدولية أن تقضي إلى مستقبل:

(أ) تتجح فيه أنماط التصنيع وما يتصل بها من بنى تحتية مادية في تحقيق الرخاء، وتسهم في الحد من مواطن الضعف إزاء آثار تغير المناخ؛

(ب) يكون فيه القطاع الصناعي قوة أساسية في التحول نحو اقتصادات تنتج صافي انبعاثات صفري بحلول منتصف القرن؛

(ج) يتمكن فيه الرجال والنساء، الصغار والكبار، من المشاركة بنشاط في فرص تنظيم المشاريع وفرص العمل الخضراء التي أوجدها التحول إلى التنمية الصناعية المتوافقة مع المناخ، والاستفادة من هذه الفرص.

13- وسيكون التعاون بين البلدان والقطاعات الصناعية والجهات الفاعلة والمجتمع المدني أمراً حيوياً لإحداث التغيير التحويلي اللازم لتحقيق التنمية الصناعية المتوافقة مع المناخ. واتباع النهج المتكاملة على نحو جيد أمر حاسم الأهمية: حيث يكتسي نقل التكنولوجيا ونشرها على نطاق واسع أهمية جوهرية للإنتاج الصناعي الأنظف والأكثر كفاءة؛ والابتكار وتنظيم المشاريع أمران حيويان لتطوير قدرات صناعية جديدة على تكوين الثروات؛ والشراكات القوية مع الجهات الفاعلة التابعة للدول ومن غير الدول لجذب الاستثمارات وتطبيق أفضل الممارسات الصناعية أمر حاسم الأهمية. وتتنطبق هذه اللبانات الأساسية على جميع مجالات عمل اليونيدو فيما يتعلق بتعزيز الصناعة القابلة للتكيف مع تغير المناخ من أجل ضمان تحقيق النمو الاقتصادي بطريقة شاملة اجتماعياً ومستدامة بيئياً، والإسهام في مجالات النتائج المحددة في إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025.

14- ويظهر هذا العمل في سلسلة النتائج الرئيسية التي ستسعى اليونيدو إلى التأثير فيها، جنباً إلى جنب مع شركائها وأصحاب المصلحة، بغية تحقيق رؤيتها المتمثلة في التنمية الصناعية المتوافقة مع المناخ. وهذه النتائج الرفيعة المستوى هي:

(أ) توضيح الدول الأعضاء للمساهمات المتنوعة التي يمكن للقطاع الصناعي أن يقدمها من أجل التصدي للتحديات المتصلة بالمناخ في وثائق التخطيط القطرية والاستراتيجيات الطويلة الأجل، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً وبرامج العمل الوطنية للتكيف؛

(ب) اعتماد الشركات للممارسات والتكنولوجيات الصناعية التي تعزز التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتحقيق الاستفادة من تلك الممارسات والتكنولوجيات؛

(ج) تسويق الحلول المناخية الصناعية المبتكرة وتمويلها على نطاق واسع.

15- وهذه النتائج شديدة الترابط، وتتماشى مع ولاية اليونيدو المتمثلة في التعجيل بنشر حلول التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة: فبدعم من خدمات اليونيدو، ستؤدي زيادة اعتماد التكنولوجيات والسياسات والنهج الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية المنخفضة الكربون والقابلة للتكيف دوراً أكبر في خطط الدول الأعضاء للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسيتوقف تحقيق النجاح في هذا الصدد على توجيه المجتمع المالي الموارد اللازمة لتطبيق النهج المراعية للمناخ في التنمية والنمو الاقتصادي، والتعجيل بتطوير بيئة للابتكار تحفز روح المبادرة وتوفر فوائد رئيسية ومنافع مشتركة للاقتصادات وعبر أهداف التنمية المستدامة.

16- ويرد بيان لمجالات العمل ذات الأولوية، وكذلك نظرية مفصلة للتغيير في منكرة الأمانة التي تقدم إطاراً استراتيجياً لمعالجة الآثار المناخية في جميع عمليات اليونيدو وأنشطتها، المعنونة A strategic framework to deliver climate impacts across UNIDO's operations and activities. Note by the Secretariat (GC.19/CRP.5).

رابعاً- الإجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه

17- لعل المؤتمر يود أن يحيط علماً بالمعلومات المقدمة في هذه الوثيقة.